قيود الجائحة تتحدى نمو القطاع الخاص السعودي

الرياض – أفقد تباطؤ التبادل التجاري العالمي القطاع الخاص في السعودية زخم النمو الشهر الماضي متأثرا بالمخاوف المرتبطة بعودة تفشي فايروس كورونا من خلال السلالات التي ظهرت في الآونة الأخيرة.

وتواجه السعودية، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، ركودا جراء أزمة مزدوجة، إذ قلص الوباء الطلب العالمي على الخام وأضرت إجراءات احتواء الفايروس بالطلب المحلي على الرغم من التدابير الاحترازية للحكومة والمضي في حملة التطعيمات.

وأظهر مسح حديث نشرته وكالة رويترز الأحد أن القطاع الخاص غير النفطي في السعودية واصل النمو في أغسطس ولكنه فقد قوة الدفع نتيجة الهبوط الحاد في التوسع في الإنتاج مما يشير إلى تحديات للتعافي من جائحة كوفيد – 19.

ونزل مؤشر آي.أتش.أس ماركت لمديري المشتريات في السعودية المعدل في ضوء العوامل الموسمية إلى 54.1 في أغسطس من 55.8 في يوليو، ليظل فوق مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش.

وسجل المؤشر الفرعي للإنتاج 55.4 مقابل 59.7 في يوليو وهي أضعف قراءة منذ أكتوبر من العام الماضي.

ويعني انخفاض المؤشر، الذي يقيس أداء القطاع الخاص غير النفطي عند المستوى الحالي، وجود انكماش في حين أن تخطيه هذا المستوى يشير إلى التوسع.

ونسبت رويترز إلى ديفيد أوين الاقتصادي في آي.أتش.أس ماركت قوله إن "الاقتصاد النفطي تراجع قليلا في أغسطس، وهبطت وتيرة نمو الإنتاج لأضعف مستوى في عشرة أشهر وسط تباطؤ في مكاسب الأعمال الجديدة".

وأضاف "في الوقت الذي استمرت فيه قوة الطلبيات الجديدة في أغسطس وشهدت الشركات تحسنا في أعداد السائحين، لا تزال الكثير من الأعمال تواجه تحديات في أوضاع السوق وسط الجائحة".

وفي أعقاب تضرر أكبر اقتصادات المنطقة العربية من الأزمة الصحية، إلا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي شهد تعافيا العام الجاري مع تحسن الطلب بسبب تخفيف القيود المرتبطة بكورونا.

واستمرت الأنشطة الجديدة في التوسع لكن بوتيرة أبطأ لأسباب منها انحسار الزيادة في مبيعات التصدير في الوقت الذي تأثر فيه تعافي الطلب الأجنبي بتزايد إصابات كورونا في مناطق أخرى بالعالم حسبما أظهر المسح.

ديفيد أوين

الكثير من الأعمال تواجه تحديات في أوضاع السوق وسط الجائحة

ولم تتغير وتيرة فرص العمل الجديدة عنها في يوليو وظلت محدودة، إذ رأت الشركات أن مستويات العمالة كافية لإنجاز الأنشطة الحالية.

وقال أوين "توافر فرص العمل كان مخيبا للآمال مجددا في أغسطس بسبب تراجع أحجام الأعمال غير المنجَزة وضعف التوقعات الخاصة بالنشاط المستقبلي".

وتابع "في حين تتوقع الشركات تحسن أوضاع الأنشطة المحلية في الشهور المقبلة، فإن العجز عن التنبؤ بالجائحة يعني أن المخاطر الدافعة للنزول لا تزال عالية".

وتتزامن هذه الكبوة مع تسارع خطوات الحكومة لرفع وتيرة توطين الوظائف في مختلف المجالات في القطاع الخاص الذي تعول عليه الحكومة كثير في التنمية الشاملة وفق برنامج الإصلاحات.

وتستهدف الحكومة خفض نسبة البطالة بين مواطنيها إلى قرابة 7 في المئة بحلول 2030، وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي المنبثق عن "رؤية 2030".

وكان مجلس الوزراء السعودي قد أقر في شهر مارس الماضي نظام الخصخصة ضمن محاولات البلد الخليجي لتوزيع القطاعات الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص في ظل خطط تنويع مصادر التمويل وتعزيز دور الشركات الخاصة في دفع النمو.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى قيادة القطاع الخاص للنمو في العام الجاري ليبلغ 5.8 في المئة ويستمر على المدى المتوسط والطويل بمتوسط نمو نسبته 4.8 في المئة.

وكان الصندوق قد أكد في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 استمرار تعافي الاقتصاد السعودي. وتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي 4.3 في المئة خلال العام الجاري و3.6 في المئة خلال العام المقبل.

وغلبت التقديرات الإيجابية على تقرير وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بشأن الاقتصاد السعودي الصادر منتصف يوليو الماضي والذي أشار إلى متانة المركز المالي للبلد الخليجي رغم استمرار الرياض في الاعتماد بشكل كبير على صادرات الطاقة لرفد خزينة الدولة.

وعدلت فيتش النظرة المستقبلية للسعودية إلى مستقرة من سلبية، وأبقت على التصنيف السيادي للبلد عند مستوى أي، مشيرة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية واستمرار التزام الحكومة بضبط أوضاع المالية العامة ساعدا في تحسين تلك النظرة.

ضغوط أردنية لدعم مناخ الأعمال بقانون جديد للاستثمار

عمان – تواجه الحكومة الأردنية ضغوطا متواصلة من أوساط الأعمال من أجل دعم مناخ الأعمال، عبر الإسراع في اعتماد قانون جديد للاستثمار يقدم تحفيزات أكبر لرجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب.

وتتزايد المطالبات بإيجاد حلول عاجلة للعديد من التعقيدات القانونية التي ما انفكت تعرقل الاستثمار في ميادين مهمة كالزراعة والسياحة والتجارة الخارجية، وكذلك في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها من القطاعات الحيوية.

ويقول خبراء ومستثمرون إن إقرار قانون جديد للاستثمار سوف يعالج المعوقات التي تواجه المنظومة الاستثمارية في البلد، ويحاكي الممارسات العالمية الفضلى المتبعة بهذا الشأن.

وأكدوا أهمية أن ينهي القانون الجديد تعدد المرجعيات المعنية بالاستثمار، وأن ينظر إلى الصناعة كمحرك أساسي للاستثمار بالمملكة إلى جانب إعادة هيكلة المؤسسات المعنية بالاستثمار.

وتسعى الحكومة ضمن أولويات عملها الاقتصادي للعاملين المقبلين إلى صياغة قانون جديد لتنظيم البيئة الاستثمارية وممارسة الأعمال، وتقول إن دورها سيكون مرنا رغما أنه تنظيمي رقابي تمكيني مع إيلاء خدمات ما بعد الاستثمار ومتابعة خدمة المستثمرين أهمية قصوى.

ومن المتوقع أن يتم إنجاز قانون الاستثمار الجديد منتصف العام المقبل، متضمنا عشرة مبادئ، منها التأكيد على سيادة القانون وحماية المستثمرين واستثماراتهم داخل البلد.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى عضو غرفة صناعة عمان سعد ياسين قوله إن "القوانين المعدلة لقانون الاستثمار، تتجنب أهمية القطاع الصناعي كمحرك أساسي للاستثمار في الأردن".

وقال ياسين إن "القوانين السابقة دائما ما تغفل عن تلقائية الإعفاءات المقدمة لمدخلات الإنتاج الخاصة بالقطاع الصناعي ما يتسبب في وجود تشوهات في تطبيقها"، مشددا على "أهمية التركيز على الهدف النهائي من إنشاء خدمة النافذة الواحدة وهو تسهيل بدء الأعمال".

وتشير التقديرات إلى أن القطاع الصناعي يشمل نسبة 90 في المئة من القطاعات المعنية بالقانون الجديد للاستثمار.

وقال رئيس جمعية المستثمرين الأردنية بسام حمد، إن "البيئة الاستثمارية بالأردن تنتظر قانونا عصريا للاستثمار يسهم في القضاء على البيروقراطية وحالة التشتت التي يعيشها المستثمر حاليا".

وأرجع ذلك إلى وجود أكثر من مرجعية تتعامل مع المستثمرين في قضايا منح التراخيص والحوافز غير المرتبطة بالتشغيل وإحداث النمو الاقتصادي المنشود.

ويرى الخبراء أن النافذة الاستثمارية في هيئة الاستثمار يجب أن تكون هي المرجعية الوحيدة للمستثمرين، وأن هناك العشرات من القوانين والتشريعات المعنية بالمنظومة الاستثمارية.

ويؤكد الأكاديمي المتخصص في الشؤون الاقتصادية مطيع الشبلي أن البيروقراطية تشكل أهم معيقات البيئة الاستثمارية في الأردن، رغم الخطوات التحفيزية التي اتخذتها الحكومة عند إقرار قوانين الاستثمار السابقة.

ويتفق مع هذا الكلام رئيس هيئة الاستثمار الأسبق خالد أبوربيع، حيث يشير بأن المنظومة الاستثمارية بالبلاد، لا يمكن أن تتقدم إلا بتعديل شامل لقانون الاستثمار وإعادة هيكلة المؤسسات المعنية بإدارة الاستثمار.

ويتضمن قانون الاستثمار الحالي 17 نظام ملحق و35 بندا من التعليمات، وهو ما يزيد من تشعب الإجراءات ويفاقم من تعقيداتها.

ويكاد يكون هناك إجماع على ضرورة اختزال التشريعات المرتبطة بتنظيم بيئة الاستثمار إلى أقل ما يمكن، وتقليل العنصر البشري في المنظومة التي تحكم الأعمال وأتمتة الإجراءات المرتبطة بها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك ضرورة إلى تقليل الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة بممارسة الأعمال مع إعادة هندسة الإجراءات بهدف توحيد المرجعيات وإزالة التقاطعات والتعقيدات، وتحديد الأدوار والمهام المطلوبة من الوزارات والجهات المعنية، والوضوح والشفافية والسرعة في صناعة القرار.

ومن بين المقترحات التي يدعمها قطاع الأعمال هو التحول من الرقابة السابقة إلى الرقابة اللاحقة، ونقل مسؤولية الالتزام بمتطلبات ممارسة الأعمال إلى المستثمر، وفقا لتعهدات يجري التحقق منها لاحقا، وتبني معايير وإجراءات موحدة وسريعة لإعطاء الموافقات المطلوبة لمعظم الأنشطة الاقتصادية واستثناء الأنشطة ذات الخصوصية ضمن قائمة سلبية.

منظومة استثمارية منفرة

بناء المستقبل يبدأ اليوم

الإمارات تحفز اقتصادها بجرعة من المبادرات التنموية

رهان على الاستثمار والتكنولوجيا وتعزيز سوق العمل

اعتبر مسؤولون وخبراء اقتصاد أن القرارات الجديدة التي اتخذتها الحكومة الإماراتية تعتبر قفزة مهمة نحو ترسيخ خطط الحكومة في ما يتعلق ببناء اقتصاد على أسس صلبة ومستدامة، حيث يشكل مناخ الأعمال حجر الزاوية لخطط التنمية في طريق الابتعاد تدريجيا عن تداعيات الأزمة الصحية.

أبوظبي – كشف مسؤولون حكوميون الأحد أن الإمارات تعتزم إطلاق حزمة من المشاريع التنموية بهدف تعزيز استدامة القطاعات الإنتاجية ورفع التنافسية الاقتصادية ودعم مؤشرات النمو وتوفير المزيد من فرص العمل بحلول 2030، ضمن مبادرات تحفيزية لدعم نمو الاقتصاد.

وتشمل المبادرة الاقتصادية الجديدة التي تضم 50 مشروعا، الاستثمار في التكنولوجيا وجذب استثمارات مباشرة بحجم 550 مليار درهم (150 مليار دولار) في الأعوام التسعة المقبلة، مع استحداث تأشيرتين جديدتين لجذب أعداد من المقيمين والعمالة الماهرة.

كما تتضمن الخطة التي ستشكل مسار الدولة الاستراتيجي خلال العقود الخمسة المقبلة عشرة مبادئ ترسم ملامح تقدم الإمارات إقليميا، الأمر الذي سيوجد منافسة أكبر مع دول المنطقة وخاصة السعودية التي تسعى إلى بلورة خطط التحول الاقتصادي ضمن مسار تنويع الاقتصاد.

وتشمل الوثيقة الحكومية تطوير التفوق الرقمي في مختلف المجالات وصولا إلى دولة ذكية بالكامل، وقبلة للمشاريع السيادية في مجال الرقمنة.

كما تتطرق الخطة إلى تطوير قطاعات صناعية وسياحية، لترسيخ مكانة البلاد كقبلة رئيسة للاستثمار والسياحة في منطقة الشرق الأوسط.

المبادرة الاقتصادية الجديدة

- إطلاق 50 مشروعا في العديد من القطاعات وبالتركيز على التكنولوجيا
- جذب استثمارات مباشرة بنحو 150 مليار دولار حتى العام 2030
- استحداث تأشيرتين الأولى للعمل الحر والثانية للممولين والعمالة الماهرة

ويأتي الإعلان عن الخطة الاستراتيجية بينما أظهرت بعض المؤشرات تباطؤا اقتصاديا في الدولة الغنية بالنفط، بسبب أسعار الخام المنخفضة وأزمة كورونا، في موازاة تقارير تشير إلى تراجع في سوق العقارات في دبي وتضرر السياحة وبعض الأعمال الأخرى كصناعة الطيران.

وقال وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة سلطان الجابر في مؤتمر صحافي، إن الحكومة ومصرف الإمارات للتنمية سوف يستثمران ضمن المشروعات خمسة مليارات درهم (1.36 مليار دولار) في تكنولوجيا الصناعة والقطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا بكثافة.

وأضاف "نتوقع تأثيرات إيجابية كبيرة لبرنامج القيمة الوطنية المضافة على الاقتصاد المحلي، فهو يعزز تنافسيته من خلال دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الحصول على التمويل وتعزيز القدرة على جذب الاستثمار ودفع عجلة التنمية".

ويعد برنامج القيمة الوطنية المضافة أحد دعائم استراتيجية الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، التي تهدف إلى تعزيز تنافسية القطاع محليا وإقليميا وعالميا وتقليل الاعتماد على الواردات في القطاعات والمنتجات ذات الأولوية.

ويعتبر التحول الرقمي عصب التحول الاقتصادي والاستثماري الذي تعنيه هذه القرارات الخاصة بتحفيز الاستثمار والارتقاء بكل ما يوفر للمستثمرين والموهوبين بيئة مثالية تنعكس على ازدهار الإمارات ومكانتها الاستثمارية عالميا.

ولذلك، أطلقت الحكومة سلسلة مبادرات تحت مسمى برنامج "شبكة الثورة الصناعية الرابعة"، ضمن "مشاريع الخمسين"، والذي يهدف إلى رفع مستوى الإنتاجية الصناعية بنسبة 30 في المئة وإضافة نحو 25 مليار درهم (6.8 مليار دولار) إلى الاقتصاد خلال العشر سنوات القادمة.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي الإماراتي، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين، وتنمية 500 شركة إماراتية مزودة بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة في الإمارات والمنطقة والعالم.

وفضلا عن ذلك، سيتم إنشاء شبكة رواد الصناعة والتي تجمع أكبر 15 شركة محلية وعالمية، وذلك لدعم نقل المعرفة وأفضل الممارسات في تبني التكنولوجيا المتقدمة للقطاع الصناعي.

كما تتضمن المبادرة مؤشر جاهزية الثورة الصناعية الرابعة، والذي يستهدف تقييم أكثر من 200 شركة صناعية في البلد قبل منتصف 2022، ومبادرة "برنامج قيادات الصناعة" الذي يستهدف تدريب أكثر من 100 مدير تنفيذي في قطاع الصناعة.

وأشارت وزيرة الدولة للعلوم المتقدمة سارة الأميري في تصريحات لوكالة رويترز إلى أن "الإمارات على مدى الأعوام الخمسين المقبلة تسعى لأن تصبح لاعبا عالميا في الصناعات المختلفة".

وأضافت "استهدفنا المنطقة خلال العقود الخمسة الماضية. والآن نتحرك لضمان أن عددا كبيرا من القطاعات لدينا تنافس على المستوى العالمي".

وحتى تدعم هذا المسار، تنوي الإمارات استحداث تأشيرتين جديدتين، الأولى للعمل الحر والثانية للممولين والعمالة الماهرة، لجذب الأجانب ذوي المهارات المطلوبة والإبقاء عليهم.

وعادة ما يحصل الأجانب في الإمارات على تأشيرات قابلة للتجديد لسنوات قليلة مرتبطة بالعمل.

وقال مسؤولون إن "التأشيرة الخضراء" الجديدة للعمالة الماهرة تتيح المزيد من المرونة للتكفل بأفراد الأسرة، والمزيد من الوقت للعثور على وظيفة جديدة بعد انتهاء عقد العمل.

وستسمح "التأشيرات الخضراء" الجديدة للمغتربين بالتقدم للعمل دون أن يكفلهم صاحب العمل، وتشمل الأطفال حتى سن الـ25 عاما في تصاريحهم.

وقالت الحكومة أيضا إنها ستسمح للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بالبقاء في البلاد لمدة تصل إلى 180 يوما، وهو ما يمثل دفعة كبيرة حيث كانت معظم التأشيرات مرتبطة بعقود العمل.

وفي العام الماضي توسعت الإمارات في نظام التأشيرة "الذهبية" الذي يمنح إقامة لمدة عشر سنوات ليشمل المزيد من الفئات. وتقول أبوظبي إن هذه الخطوة ستعزز النمو الاقتصادي للإمارة بما يصل إلى واحد في المئة.

سلطان الجابر

سوف يتم استثمار 1.36 مليار دولار في تكنولوجيا الصناعة

سارة الأميري

نتحرك لضمان أن عددا كبيرا من القطاعات لدينا تنافس عالميا

ومن أجل إعطاء مؤشرات النمو زخما أكبر في السنوات المقبلة، أكد ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، أن الإمارات ستوقع 8 اتفاقيات اقتصادية خلال المرحلة المقبلة، لزيادة حجم الاستثمارات والارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية.

وتريد الإمارات من وراء هذه الشراكات دعم أجندة التنويع الاقتصادي والنمو المستدام وترسيخ التنافسية في الأسواق العالمية وفتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات والاستثمارات الإماراتية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى تيسير حركة التجارة.

ومن المتوقع أن توسع هذه الاتفاقيات آفاق الشراكات الاقتصادية للإمارات حتى يتضاعف حجم اقتصادها من نحو 380 مليار دولار حاليا، كما تشير إلى ذلك التقديرات الرسمية، ليصل إلى نحو 820 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة.

وستساهم تلك الشراكات في رفع حجم التبادل التجاري الحالي مع أسواق تلك الدول، والذي يبلغ سبعين مليار دولار بمقدار 10.9 مليار دولار سنويا.

ويستهدف البلد الخليجي أن يكون من بين أكبر 10 وجهات استثمارية عالمية بحلول عام 2030، وذلك بالتركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية من دول مثل روسيا وأستراليا والصين والمملكة المتحدة.

وقال وزير الاقتصاد عبدالله بن طوق المري في تصريحات لوكالة بلومبرغ، إن بلاده تسعى لتوفير حوالي 30 ألف وظيفة العام المقبل. وأشار إلى أنه يأمل أن يتجاوز نمو الاقتصاد الإماراتي نحو 4 في المئة بنهاية هذا العام.

وتوقع البنك المركزي الإماراتي في تقديرات سابقة أن يحقق الاقتصاد المحلي نموا بنسبة 2.5 في المئة خلال العام الحالي.